رداً على ما جاء بشأن الأتفاقية الأمنية

البيت الأبيض والبنتاغون يتحفظان على تصريحات المالكي

يجري العراق مع الولايات المتحدة مفاوضات لإرساء أسس قانونية لوجود القوات الأميركية بعد ٣١ كانون الأول وهو الوقت الذي ينتهي فيه تفويض قرار مجلس الأمن الدولي الذي ينظم انتشارها حاليا.
وتشمل الإتفاقية التي يفترض توقيعها كصفقة واحدة قبل ٣١ تموز الحالي ، دعما تقدمه الولايات المتحدة إلى العراق في مجالات اقتصادية وسياسية وتجارية وزراعية وصحية وثقافية وعلمية إلى جانب الأمور الأمنية. لكن هذه المفاوضات ما زالت تثير العديد من الانتقادات في العراق ومن قبل جميع الجهات تقريبا نظرا لاشتباهها في أن الولايات المتحدة تريد الاحتفاظ بقواعد دائمة لها في هذا البلد.

كتابة: سعد القصاب

ومع اقتراب الموعد المقرر لتوقيع الاتفاقية نهاية الشهر الجاري أعلن رئيس الوزراء نوري المالكي امس الاول اثناء زيارته لأبوظبي، وامام السفراء العرب المعتمدين هناك ان (التوجه الحالي هو التوصل الى مذكرة تفاهم إما لجلاء القوات او مذكرة تفاهم لجدولة انسحابها). واضاف " في كل الاحوال، فإن قاعدة اي اتفاق هي الاحترام الكامل للسيادة العراقية"، مشيرا في الوقت ذاته الى ان "المفاوضات لا تزال مستمرة مع الجانب الاميركي" . يشار الى ان مذكرة التفاهم التي توقعها حكومتان ليست لها حاجة الى مصادقة البرلمان عليها، كما انها غالبا محددة بمسألة معينة.
وهذه هي المرة الاولى التي تطرح فيها الحكومة فكرة وضع جدول زمني لانسحاب القوات الاميركية من العراق. وكانت ادارة الرئيس جورج بوش تعارض دائماً مثل هذه الخطوة مبررة هذا الرفض بأن الجماعات الارهابية ستعتبر ذلك انتصاراً لها.

تحفظات البيت الابيض

الى ذلك قال متحدث باسم البيت الابيض يوم امس ان المحادثات الامنية بين الولايات المتحدة والعراق للسماح للقوات الامريكية بالبقاء في العراق بعد ٢٠٠٨ لا تهدف الي تحديد موعد قاطع للانسحاب. واضاف المتحدث جوردون جوندرو قائلا في اليابان حيث يحضر الرئيس الامريكي جورج بوش قمة مجموعة الثمانية "المفاوضات والمناقشات عملية جارية كل يوم."
وقال جوندرو إن الجانبين يسعيان جاهدين للتوصل لاتفاقية بحلول نهاية تموز. واضاف قائلا "لكن الشيء الاكثر اهمية هو ان نتوصل لاتفاقية تحترم سيادة العراق وتعطي القوات الامريكية الحماية والسلطات التي تحتاجها ليكون بمقدورها دعم حكومة العراق.
"من المهم تفهم أن هذه ليست محادثات بشان موعد قاطع لانسحاب."
وأوضح المتحدث باسم البيت الأبيض سكوت ستانزل ملمحا إلى السفير الأميركي في بغداد ريان كروكر، "كما قال السفير كروكر، إننا نهتم بالظروف" التي تتيح انسحابا أميركيا، و"ليس بالجداول الزمنية، والطرفان متفقان على هذه النقطة".
وقال ستانزل إنه من المهم أن ندرك أن المناقشات لا تدور حول الموعد الدقيق للانسحاب، وأضاف أن الأهم هو التوصل إلى اتفاق يحترم السيادة العراقية ويمنح القوات الأميركية الحماية والسلطة اللتين تحتاج إليهما لدعم الحكومة العراقية.
وذكّر برغبة الرئيس جورج بوش في خفض الوجود العسكري الأميركي في العراق بدرجة كبيرة. وخلص ستانزل إلى القول إن أحدا لا يريد أن تستمر القوات الأميركية في القتال في العراق يوما واحدا ليس ضروريا.
وتعارض ادارة بوش بشدة تحديد مهلة لانسحاب القوات الامريكية في العراق التي يبلغ قوامها حوالي ١٥٠ ألف جندي مجادلة بأن ذلك سيكون في مصلحة الجماعات المتشددة.
وكانت المفاوضات بشأن الاتفاقية قد مرت بفترات من الشد والجذب وفي احدى المراحل قال المالكي انها وصلت الى طريق مسدود. وتراجع في وقت لاحق عن ذلك الموقف وقال الجانبان انهما يحققان تقدما.

الظروف على الارض

وعلى الصعيد ذاته شددت وزارة الدفاع الأمريكية على أن أي جدول زمني يخضع للظروف على الأرض، وقال المتحدث باسمها براين ويتمان، في ما يتعلق بالجداول الزمنية، سأقول الشيء نفسه الذي أقوله بشأن الوضع الأمني، وهو ان ذلك يعتمد على الظروف على الأرض.
اضاف ان الولايات المتحدة أوضحت ان ليس لها رغبة على المدى الطويل في أن تكون لها قوات متمركزة بشكل دائم في العراق.
وشدد على ان الجداول الزمنية "مصطنعة" في طبيعتها.
وكان مصدر سياسي في بغداد قد اكد أن مشروع جدولة الانسحاب مطلب أميركي أيضاً، " كي لا تضطر ادارة الرئيس جورج بوش الى عرض الاتفاق الشامل أو المعاهدة على الكونغرس" .

الفصل السابع والعقوبات الدولية

وفي بيان نقله مكتبه الصحافي، اشار المالكي الى ان " العراق لم يعد فيه ما يهدد السلم والاستقرار في المنطقة والعالم. وقد طلبنا في المؤتمرات الدولية، مثل مؤتمر استوكهولم ومؤتمر الكويت وغيرهما، إخراج العراق من الفصل السابع والعقوبات الدولية، وتخليص العراق من عبء الديون، فاستجابت العديد من الدول لمطالبنا ومنها المبادرة الكريمة لدولة الإمارات التي شطبت ديون العراق ومستحقاتها من الفوائد ".
وكان نائب رئيس الوزراء برهم صالح قال في تصريحات صحفية الأسبوع الماضي ان العراق يتجه الى ايجاد " آفاق زمنية" للإنسحاب الأميركي الكامل من العراق في اطار الاتفاق الأمني، وسنخلص الى توقيع مذكرة " تفاهم" بين البلدين.

البنتاغون

عدم ممانعة امريكية

ا لى ذلك، أشار القيادي في كتلة " الائتلاف العراقي الموحد" جلال الدين الصغير في تصريح صحفي الى ان المسودة الجديدة التي قدمها الاميركيون بديلاً للمسودة الأولى التي رفضها العراقيون " ليست بمستوى الطموح وما زالت غير مقبولة".
ورحب رئيس الهيئة السياسية في التيار الصدري لواء سميسم بتصريحات المالكي حول جدولة الانسحاب واعتبرها "تطوراً ايجابياً" ، مؤكداً استعداد التيار لمساندته. الى ذلك، قال مصدر سياسي عراقي بارز في تصريح صحفي ان تحديد جدول زمني للإنسحاب الأميركي من العراق " تتم دراسته منذ نحو شهر، وسط عدم ممانعة أميركية" . ولفت المصدر الى أن " الجانب الاميركي يأخذ في الحسبان التطورات الداخلية في ضوء تصريحات المرشح الديموقراطي لمنصب الرئاسة باراك أوباما عن نيته الإسراع بسحب القوات اذا نجح في الوصول الى البيت الابيض".
وتابع المصدر ان سيناريوهات جدولة الانسحاب " سترتبط بجدولة صلاحيات القوات الأميركية"، مؤكداً ان " أفقاً زمنياً كاملا لم يحدد بعد". وأوضح ان " موضوع الصلاحيات سيشمل سحب الصلاحيات على مراحل، في تزامن مع برنامج سحب الوحدات العسكرية" . لكنه اكد ان " معركة اخراج العراق من البند السابع قد يخوضها هذا البلد منفردا" .
وكانت صحيفة " يو اس اي توداي" أفادت امس الاول ان الولايات المتحدة يمكن ان تخفض بشكل كبير عديد جنودها في العراق العام المقبل، ايا يكن الرئيس الجديد، على رغم تحذيرات مسؤولين عسكريين من عواقب الانسحاب.
وأكد المصدر العراقي أن " جدولة الانسحاب، إضافة الى كونها مطلباً عراقياً هي مطلب أميركي ايضا" . وأوضح أن الادارة الأميركية الحالية " ليست مستعدة لتغييرات دراماتيكية في مسار سياستها في الشرق الأوسط، لذا تستبق احتمال تولي الديموقراطيين الادارة، بعد الانتخابات، بمذكرة تفاهم" .
وأضاف أن " التردد في توقيع معاهدة "وضع القوات" لا يرتبط بممانعة عراقية فحسب، بل بمخاوف من أن يصر الكونغرس على المصادقة عليها وعدم الاكتفاء بمصادقة الرئيس، بينما لا تحتاج مذكرة التفاهم خوض معركة مع المشرعين في الاشهر الأخيرة لحكم بوش".
وعلى الصعيد ذاته اكد مستشار الأمن القومي العراقي موفق الربيعي امس الاول ان القوات الوطنية باتت قاب قوسين أو أدنى من الاعتماد على النفس في ضبط الأمن بالعراق. وأشار إلى ان بغداد بصدد عقد محادثات لإنهاء الوجود الأجنبي في العراق وايقاف العمليات العسكرية للقوات الأجنبية، وتحديد تواريخ وأماكن انهاء الوجود العسكري الأجنبي.
وفي السياق نفسه رجح القيادي بالائتلاف الموحد الحاكم حسن السنيد ان يتم تحويل الاتفاق الستراتيجي الأمني طويل الأمد إلى بروتوكول أمني يلحقه اتفاق اقتصادي واعماري.

انتحاريات ديالى ٩٧ ٪ منهن نفذن عمليات التفجير تحت التخدير

ديالى / وكالات

رجح مسؤولون ان موجة الهجمات "الإنتحارية" التي نفذتها نساء في محافظة ديالى، خلال الأوان الأخير، كانت بسبب الإنتقام لمقتل أحد ذويهن، فضلا عن استغلال تنيظم (القاعدة) جهل معظمهن وقلة الإدراك لديهن. ويلفت مسؤول محلي إلى أن (٩٧ ٪) منهن ينفذن عمليات التفجير " من دون إراداتهن" تحت تأثير الحبوب المخدرة.
وقال إبراهيم باجلان، رئيس مجلس محافظة ديالى، في تصريحات صحفية إن "عدد النساء الإنتحاريات اللواتي فجرن أنفسهن في مدن وأقضية المحافظة بلغ (١٧) إمرأة، حتى الآن"، مشيرا إلى أن آخر عمليتين "وقعتا في منطقة (الحرية) مستهدفة عناصر من (الصحوة)، والثانية في منطقة (الوزيرية الأولى) واستهدفت المجلس البلدي."
وكان آخر تفجير نفذته إمرأة في ديالى حدث، قبل نحو إسبوع، عندما قامت "إنتحارية" ترتدي حزاما ناسفا بتفجير نفسها على أحد مراكز الصحوة في ناحية (الوجيهية) التابعة لقضاء المقدادية (٤٥ كلم) شمال شرق بعقوبة، وأدى إلى إصابة ثلاثة من عناصر (الصحوة) بجروح.
واوضح باجلان أن القوات الأمنية العراقية " استكملت المستلزمات كافة للوقاية من الإنتحاريات، خاصة بالنسبة للمنشآت الحكومية"، ويلفت النظر إلى أن الأوامر "صدرت للحمايات بأن يتم الطلب ممن يشك في كونها إنتحارية بأن ترفع يدها، وإن لم تستجب يتم سوقها إلى التحقيق." لكن المسؤول المحلي يقر بأن المناطق الشعبية "لا يزال من الصعب السيطرة عليها، مثل الأسواق التي تدخل فيها النساء بكثرة."
ونفى باجلان أن يكون هناك معلومات عن احتجاز "ست فتيات" كن مشروع "إنتحاريات" حسبما أعلن الجيش الأمريكي، في وقت سابق، عند القبض عليهن قبل تنفيذ الهجمات المقررة في ديالى، وأن أصغرهن تبلغ الرابعة عشرة من عمرها. وأشار رئيس مجلس محافظة ديالى إلى أن دوافع "الإنتحاريات" للقيام بعملياتهن تكون "مانسبته (٣ ٪) منها بغرض الإنتقام لمقتل الأبن أو الزوج" في عمليات أمنية تنفذهالا القوات الحكومية أو المتعددة الجنسيات.
لكنه شدد على أن " أغلبية الإنتحاريات، وبنسبة تصل إلى (٩٧ ٪) منهن، يتم زجهن في العملية رغما عن إرادتهن، وذلك باستخدام حبوب مخدرة ثم توجيههن إلى الأماكن المحددة سلفا لتفجير أنفسهن."
وكشف باجلان أنه حتى الآن " لم يتم التعرف على عوائل أي من الإنتحاريات اللاتي نفذن عمليات في ديالى، إلا إمرأة واحدة في قضاء (المقدادية)، وما زلنا في طور التحقيق بشأنها."
من جهته، اوضح الناطق باسم خطة أمن بغداد (فرض القانون) اللواء قاسم عطا، أن "المعلومات المتوفرة عن الإنتحاريات في العراق تشير إلى أنهن لا يمتلكن خلفية دينية أو ثقافية جيدة، وليس لهن مؤهلات علمية أو إنتماءات سياسية أو دينية محددة." وقال إن "كثيرا من الحالات تكون بسبب الجهل، و مشاكل مادية أو نفسية وضغوطات عائلية، وفي بعض الأحيان مشاكل أخلاقية"، لافتا إلى أن " تنظيم (القاعدة) في العراق لا يعتمد اختيار نساء متعلمات إلا في حالات نادرة، ويمكن أن نسمي ما يحصل لهن على أنه الضحك على الذقون. حيث يتم إغراؤهن بالمادة، أو الوعود بالزواج من أمراء التنظيم."
ويشير أيضا إلى أن الدوافع أحيانا "وجود أفراد من الرجال ضمن التنظيم، أو للإنتقام من مقتل أحد أفراد العائلة."
وكان الجيش الأمريكي أعلن، في الأول من آذار الماضي، عن اعتقال قائد خلية تابعة لتنظيم (القاعدة) يقوم بتجنيد وتدريب نساء لتنفيذ عمليات "إنتحارية"، من بينهن زوجته، خلال عملية نفذتها القوات الأمريكية شمال ناحية (خان بني سعد) العائدة لقضاء بعقوبة بديالى. ولفت اللواء عطا إلى أن التنظيم "يلجأ، في بعض الأحيان، إلى تفجير النساء عن بعد من دون أن يكن على علم بأنهن إنتحاريات"، مذكرا في هذا الصدد بـ " التفجيرين الإنتحاريين المتزامنين اللذين وقعا في بغداد، خلال شباط الماضي، واللذين اعتمد فيهما مخططوهما على إنتحاريتين مختلتين عقليا." وذكر أن اعتقال مدير مستشفى (الرشاد) جاء "على خلفية هذا الأمر، بعد اكتشاف نقص في أعداد المريضات لديه"، مضيفا أن التحقيق معه " أوصلنا إلى بعض الخيوط التي يتم متابعتها من الأجهزة المختصة. " إلا أن المسؤول الأمني شدد على أن الطبيب "لا يزال بريئا حتى تثبت إدانته"، معترفا بأن الموضوع "له أهمية خاصة، لكونه يتعلق بنساء يتصرفن خارج حدود إرادتهن."
وقال عطا إن تلك العمليات "لا تثير قلقنا كقوات أمنية، لأننا على استعداد كامل لها، لكنها تثير القلق من حيث حدوثها في الأماكن المكتظة بالسكان، مما يؤدي إلى وقوع خسائر كبيرة في صفوف المدنيين."
وكشف الناطق باسم خطة (فرض القانون) أن " أعداد الإنتحاريين من الرجال شهدت تناقصا ملحوظا"، وقال "بعد أن كان لدينا معدل يومي تفجير واحد أو تفجيران إنتحاريان، فإنه منذ شهرين لم تسجل أي عمليات إنتحارية، إنما استعان المسلحون بدلا منها بالسيارات المفخخة والعبوات الناسفة."
وقال عطا إن " تنظيم (القاعدة) جند ما بين عشرين وثلاثين إمرأة للقيام بعمليات إنتحارية"، مشيرا إلى أن التنظيم "يوجه عملياته، في الأغلب، إلي محافظتي ديالى ونينوى، وربما أيضا في محافظة الأنبار لكن بنسب قليلة جدا."
وحول خاصية تلك المناطق، التي تجعلها هدفا للعمليات "الإنتحارية"، قال المسؤول الأمني " إنهم يختارون المناطق الريفية، التي يعتقدون أنها آمنة بالنسبة لهم أو ساحة مناسبة لتنفيذ عملياتهم، خصوصا في محافظة ديالى التي تعد من المناطق الساخنة، وتشهد نشاطا للمجاميع التكفيرية وتنظيمات ما بقي من (حزب البعث) المحظور." أما قائد شرطة ديالى اللواء غانم القريشي، فيشير إلى أن تنظيم (القاعدة) يسعى دوما إلى " إبتكار سبل جديدة للعمل. واضاف " عندما حطمناهم في القتال، أخذوا يستخدمون وسائل جديدة. ولأنهم يعرفون أن المرأة تعامل بلطف أكثر من الرجل، بدأوا يستخدمونهن، لأنهن لا يخضعن للتفتيش والتدقيق حتى في نقاط التفتيش."
وكانت سجى قادر، عضو مجلس محافظة ديالى، قالت لصحيفة (نيويورك تايمز) الأمريكية، السبت الماضي، إن "دور المرأة التابع في العائلات الريفية في ديالى، يجعل منهن ضعيفات أمام الضغط."
وأضافت "على الرغم من أنها تفجر نفسها، وتسبب قتل أناس آخرين، إلا أنني أشعر أن أولئك النسوة هن في الحقيقة ضحايا الإرهاب."
وأوضحت قادر أن " المرأة التي تجد نفسها وحيدة تشعر باليأس والقنوط ، وربما تقدم على فعل هذا الأمر. لذلك فالتعامل مع هذه الظاهرة ليس بالشيء الهين."
وتابعت عضو اللجنة الأمنية في محافظة ديالى قولها "يظهر من النظر في العديد من تلك الحالات، أن المرأة كانت فقدت زوجها أو أرسل إلى السجن، فتشعر أن لا خيار لديها، وهي (تكون) في يأس تام."
ونقلت شبكة (CNN)الإخبارية الأمريكية عن الجنرال في الجيش الأمريكي بالعراق مارك هيلتنغ، الذي تشمل منطقة عملياته محافظة ديالى، قوله " إننا نشهد زيادة في محاولات الخلايا لتجنيد الفتيات والنساء، وخاصة أولئك اللواتي قتل أفراد من عوائلهن الذكور لكونهم إرهابيين، وذلك لكي يقمن بعمليات إنتحارية." وذكرت أنها حصلت على "وثائق سرية تكشف أن الجماعات الإرهابية تواجه صعوبات متزايدة في عمليات تهريب المقاتلين الأجانب من سوريا، في أعقاب الهجوم العسكري الأخير في شمال العراق" الذي نفذته القوات العراقية، خلال شهر آيار الماضي. وقالت الشبكة إنه "وفقاً لمعلومات استخباراتية أمريكية، فإن تنظيم (القاعدة في العراق) يستغل المهمات الإنتحارية التي تنفذها النساء أو الفتيات ، للضغط على المقاتلين الذكور من أجل التطوع لتنفيذ عمليات إنتحارية".

تفجير انتحاري في ديالى